السيطرة على الأسواق في عهد بني أُمية (41هـ-132هـ / 662م-749م) - دراسة تاريخية في المعاني والدلالات

م.د. محمد نجمان ياسين الجبوري
المديرية العامة للتربية في محافظة نينوى / مدرسة ثانوية نينوى للمتفوقين
الاختصاص الدقيق : تاريخ اجتماعي واقتصادي إسلامي

الملخص :

تعد السيطرة على الأسواق ، إيضاحاً وتجسيداً في تقديم صورة عن قوة وهيمنة الدولة ، أو عن تراجع وإنحسار هذه القوة سياسياً وإقتصادياً ، فضلاً عن أن هذه السيطرة على الأسواق توضح تواصل وإمتداد هذا الامر ، أو تطوره بحكم التحولات التي شهدتها الدولة العربية الإسلامية ، وإلى هذا فإن التحكم في الأسواق ، سواء قامت به الدولة ، أو فرضه الأقوياء من المتنفذين مالياً وقبلياً ، وسياسياً ، يعطينا دلالات ويشير إلى أكثر من معنى ، الأمر الذي يكشف عن غنى وثراء التنظيمات الإدارية لأُمور الاقتصاد ، وهو أمر له شأن في التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي ، وعلامة على قدرة العقل العربي الإسلامي في إبتكار تنظيمات ذات خصوصية كاشفة لعناية هذا العقل في إدارة وتنظيم السوق والسيطرة عليه ، تأكيداً لإقرار وسيادة العدالة فيه ، ورفع الظلم ، ومنع التجاوز والإحتكار ، فضلاً عن أن السيطرة تتيح للفئات الحاكمة والزعماء القبليين والمستغلين ، تحقيق منافع شخصية وأرباح لصالحهم ، ناهيك عن أن هذه السيطرة ، كانت تتجلى في أفعال وصراعات سياسية ، وهو ما سعى البحث إلى إظهاره وتحليل دلالاته ومعانيه المتنوعة .

الكلمات المفتاحية : الأسواق ، السيطرة ، بني أُمية ، سوق ، عهد

Controlling the markets in the Era of The Umayyad- (41-132 A.H./662-749 A.D.)- A historical study of the denotations

Lect. Dr. Mohammed Najman Yaseen AlJuboori
Directorate of Education in Nineveh / Nineveh Secondary School for Brilliant Students
Specialization : Islamic social and economic history

Abstract :

Controlling the markets is considered an explanation and embodiment of manifesting the power and domination of the state or retrogression and recession of this power politically and economically. Moreover, this control over the markets shows the extension and development of this issue due to the transformation witnessed by the Arab-Islamic state. So, controlling the markets, whether imposed by the state or the financially, tribally or politically powerful individuals indicates certain aspects and this reveals the richness of administrative organizations that are related to the economy, which is important in the Arab-Islamic political history and a sign of the Arab-Islamic mindset capacity to invent particular organizations, which indicate the attention paid by the state to organize and regulate the market and controlling it by means of prevailing the justice, fighting unjust actions and preventing the trespassing and monopolization. In addition to that, this control allows the reigning individuals, tribal leaders and the abusers from gaining personal advantages and profits. Also, this control was manifested by political actions and conflicts and the

current research endeavored to demonstrate and to analyze the various denotations.

Keywords: markets, control, Umayyad, market, era.

المقدمة

ليست غاية هذا البحث ، إظهار أهمية الأسواق العربية في الجوانب التجارية التي عرفها العرب أولاً ، والعرب المسلمون لاحقاً ، فالدراسات التي عنت بالفعاليات التجارية وما يترتب عليها من نشاطات اقتصادية شملت طرق وأشكال البيوع والمعاملات الإئتمانية وأنواع الأسواق والبضائع الواردة إليها والصادرة منها ، وليس هدف البحث إظهار الآثار الثقافية والفكرية للأسواق ، والتي عدت مع الموحد الديني الأساس في تحقيق الدمج اللغوي وبلورة رؤية عربية شبه موحدة ، مهدت لظهور وتلقي وفهم الإسلام ، إذ أن ما سبق أُمور أُشبعت بحثاً ودراسة ، وشخصت من قِبل المؤرخين القدامى الذين ذكروها في مصادرنا الأولية ، فضلاً عن الباحثين من المؤرخين المعاصرين الذين درسوا بإستفاضة ما ذكرنا وقدموا تحليلات رصينة [1] ذلك أن الغاية من بحثنا هذا ، دراسة وتحليل المعاني والدلالات التاريخية في السيطرة والهيمنة على الأسواق في عهد بني أُمية تحديداً مع إشارات تمهيدية أولية عن ذلك قبيل الإسلام وفي عصر الرسالة والراشدين ، لتكون أرضية تأسيس لمنطلقاتنا ومقاصدنا في دراستنا التي نظن أن أغلب إن لم نقل كل الدراسات الخاصة بالأسواق ، لم تكرس لها دراسة أو بحثاً خاصاً بها ، وجُلّ ما وقفنا عليه في هذا الشأن ، شذرات وشظايا متفرقة ومبعثرة هنا وهناك ، في بحث هنا ودراسة هناك من قِبل الباحثين المعاصرين المهتمين في حقل التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي .

ويبدو أن السيطرة والهيمنة على الأسواق ، والتحكم فيها ، قد إتخذتا أشكالاً عدة ، وكان لها دلالاتها الغنية المفصحة عن العديد من المعاني ، ومن هنا آلينا على نفسنا أن ندرس تاريخياً ما تشير إليه من خلال الشواهد التاريخية التي جاءتنا عن العصر الأُموي ، وهذه الشواهد يشير قسم منها إلى سيطرة الدولة على الأسواق ، ويشير قسم آخر إلى سيطرة الأمراء والولاة وأعلى الهرم في السلطة والدولة ، بينما يظهر قسم ثالث ، سيطرة الزعماء القبليين وشيوخ القبائل والاثرياء على الأسواق ، ويحدث – وهو أمر مهم – أن تسيطر جماعات سياسية ، وخوارج وأحزاب مناوئة للدولة الأُموية على الأسواق لإعتبارات شتى سيظهرها البحث لاحقاً ، وإلى هذا كانت الأسواق تمنح كهدايا لمن يناصر الدولة الأُموية ، وربما أثارت السيطرة على الأسواق ، نعرات قبلية قد تفضي إلى صراعات مسلحة ذات طابع قبلي .

إن السيطرة على الأسواق ، تظهر بجلاء ووضوح ، أكثر من معنىً سياسي ، وأكثر من دلالة إقتصادية ، وكل هذا جاء بفعل التطورات الموضوعية التي شهدتها الدولة الأُموية ، وبعض هذه التطورات تتوفر على الجدة وإحداث ممارسات لم تكن معروفة في الأسواق من قبل ، مع ملاحظة أن بعض الفعاليات الثقافية والموقف من الأسواق ، قد إستمرت وكانت مرافقة لهذه الأسواق.

أولاً : شذرات عن السيطرة على الأسواق في الجاهلية

عرف العرب قبل الإسلام ، السيطرة على الأسواق ، إذ كان بعضها يخضع للملوك أو زعماء القبائل وشيوخها ، فضلاً عن المتنفذين وأصحاب السلطة والقوة ، فعلى سبيل المثال تردنا إشارات

([1]) ينظر للتوسع على سبيل المثال : ابن حبيب ، المحبر ، ص263 – ص 268 ؛ اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي، ج1 ، ص239 – ص 240 ؛ أبو حيان التوحيدي ، الامتاع والمؤانسة ، ص80 – ص81 ؛ المرزوقي ، الأزمنة والأمكنة ، ص382 – 388 و ص421 ؛ الأفغاني ، سعيد ، أسواق العرب ، ص232 – ص 280 و ص347 – ص 380 و ص407 – ص 440 ؛ حمور ، عرفان محمد ، مواسم العرب ، ج2 ، ص1076 – ص 1098 ؛ إبراهيم ، حقي إسماعيل ، أسواق العرب التجارية ، ص65 – ص105 و ص 133 – ص140 و ص165 – ص177 و ص 207 – ص 214 .

تاريخية ، تظهر أن سوق صحار ، كانت خاضعة للجلندي بن المستكبر الذي كان ملك عُمان المدعوم من قبل الفرس ، والذي كان يعشر التجار [1] وكذلك كان يفعل في سوق دبا في عُمان أيضاً فكان يعشرهم فيها [2] فكان المتنفذ والحاكم فيها وكان قد نصب نفسه ملكاً عليها ، ويفعل في ذلك فعل الملوك فيعشر التجار في الأسواق المسيطر عليها في عُمان [3] وكانت سوق المُشَقر في البحرين ، مسيطراً عليها من قِبل بني تميم الذين إستعملهم الفرس ، وكانوا يعشرون التجار [4] وأتضح أن سوق عدن ، خضعت لسلطة وتحكم الفرس ، ومن قبلها ملوك العرب في اليمن ، وجاء أن هذه السوق كانت تدفع ضريبة العشر وأن الأبناء ، كانت تعشر التجار ولا تشتري في أسواقهم ولا تبيع، وكان من يقوم بجمع الضرائب في سوق عدن هم أبناء الفرس الذين فتحوا اليمن مع وهرز الفارسي عامل كسرى على اليمن ، وقتلوا وطردوا الأحباش الذين كانوا قد إحتلوا اليمن ، وكانت اليمن تحت سيطرة الفرس تارة ، وسيطرة الأحباش تارة أُخرى [5] إذ أن اليمن كانت خاضعة للسيطرة الأجنبية قبل الإسلام من قبل الحبشة وفارس وكان ذلك بعد زوال حكم ملوك حمير [6] وكانت سوق عكاظ بين مكة والطائف ، مسيطراً عليها من قِبل بني تميم ، الذين إجتمع لهم الموسم والقضاء [7].

وكانت السيطرة على سوق دومة الجندل ، فيما بين الشام والحجاز [8] "وهي على سبع مراحل[9] من دمشق بينها وبين مدينة الرسول (ﷺ) التي تبعد عشر مراحل عنها" [10] موزعة إدارته مرة على وكلاء المناذرة، ومرة على وكلاء الغساسنة ، وأيهما يغلب يتولى إدارة السوق [11] ويبدو أن الملك الذي يتولى السوق ، كان لا يسمح لأحد أن يبيع أو يشتري إلاّ بعد أن يبيع هو كل ما أراد بيعه ويشتري ما يشاء ، مع أخذه للعشور من التجار، وإلى هذا لم يكن يسمح لأهل الشام والعراق بالبيع فيها إلاّ بإذنه [12] ولوحظ أن هذا التنافس الشديد بين الطرفين الساعيين إلى السيطرة على الأسواق، مرجعه إلى أن من يتولى أمر السوق، يحقق أرباحاً وفوائد لمصلحته ، مما قاد إلى الصراع عليه [13].

([1]) ابن حبيب ، المحبر ، ص265 – ص 266 ؛ اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ، ج1، ص239؛ المرزوقي ، الأزمنة والأمكنة، ص384؛ جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب ، ج14، ص64؛ الأفغاني ، سعيد ، أسواق العرب ، ص263 ؛ حمور ، عرفان محمد ، أسواق العرب ، ص57 – ص 58 .

([2]) ابن حبيب ، المحبر ، ص266؛ اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ، ج 1، ص239؛ المرزوقي ، الأزمنة والأمكنة ، ص384؛ علي ، جواد ، المفصل في تاريخ العرب ، ج 7، ص200 و ج8، ص32 و ج14، ص64؛ الأفغاني ، سعيد ، أسواق العرب ، ص265 .

([3]) علي ، جواد ، المفصل في تاريخ العرب ، ج 7، ص200 .

([4]) ابن حبيب ، المحبر ، ص265 .

([5]) ابن حبيب ، المحبر، ص266 ؛ المرزوقي ، الأزمنة والأمكنة ، ص384 .

([6]) المرزوقي ، الأزمنة والأمكنة ، ص384؛ إذ خضعت بلاد اليمن بعد حكم مملكة حمير إلى سيطرة دول اجنبية وهم كل من الاحباش والفرس وكان الفرس أكثر حكماً لها . للتوسع حول مملكة حمير وسيطرة الاحباش والفرس والصراع بينهما عليها . ينظر: علي ، جواد ، المفصل في تاريخ العرب ، ج4، ص162 – ص181 و ج5، ص147؛ الزركلي ، الأعلام ، ج8، ص34 ؛ الملاح ، هاشم يحيى ، الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ص98 – ص102 و ص105 – ص106 .

([7]) ينظر للتوسع حول من أقام الموسم من العرب وهم ثمانية نفر في العصر الأموي والعصر العباسي الأول ، ابن حبيب ، المحبر ، ص182 – ص183 و ص263 ؛ أبو حيان التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، ص81 ؛ المرزوقي ، الأزمنة والامكنة ، ص386 .

([8]) ابن حبيب ، المحبر، ص263 – ص 264 .

([9]) مراحل : مفردها مرحلة ، هي وحدة قياس مسافات عربية قديمة ، تعادل المسافة التي يقطعها المسافر في يوم سيراً على على الأقدام ، أو على الدواب سيراً معتاداً . ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، ج11، ص280 و ص674 ؛ رضا ، أحمد ، معجم متن اللغة ، ج2، ص564 .

([10]) ينظر للتوسع : ينظر للتوسع : الحموي ، معجم البلدان ، ج2 ، ص487 – ص 488؛ الحميري ، الروض المعطار ، ص245 – ص 246 .

([11]) ينظر للتوسع : ابن حبيب ، المحبر ، ص263 - ص264 .

([12]) ابن حبيب ، المحبر ، ص264 – ص 265 .

([13]) الأفغاني ، سعيد ، أسواق العرب ، ص238 - ص239 .

ثانياً : نبذة عن السيطرة على الأسواق في عصر الرسالة والعصر الراشدي

يمكن أن نقف على شيء من سيطرة وهيمنة قريش على عكاظ في بدايات الدعوة الإسلامية ، ويتمثل هذا في الحصار المفروض على الرسول (ﷺ) وبني هاشم في المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية ، إذ كانت قريش تقصد سوق عكاظ ، وتسبق المسلمين المحاصرين ، فتبادر بشراء البضاعة وتغلي السعر على المسلمين ، وكانوا يزيدون السعر على أي مسلم وجد يريد شراء الطعام [1] وهذا يشير إلى سيطرة الأثرياء وأصحاب الأموال من قريش ، واستخدام ذلك في السيطرة على السوق لإحكام الحصار على المسلمين .

ولدينا ما يظهر وبوضوح ، حرص الرسول (ﷺ) على تفقد الأسواق والسيطرة الأخلاقية في البيع والشراء وإرساء قيم تحقق العدالة والحرص في الرقابة والتنظيم [2] ويبدو أن كثرة الأسواق، وتعدد مهام ومسؤوليات الرسول (ﷺ) قد حدت بالرسول (ﷺ) إلى أن يوكل مهام ضبط الأسواق والسيطرة عليها ومنع التجاوزات الحاصلة فيها ، إذ إستعمل سعيد بن سعيد بن العاص بن أُمية على سوق مكة [3] لا بل تمثلت العناية بالسوق في مراقبة سمراء بنت نهيك الأسدية لتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر في سوق المدينة في عهد الرسول (ﷺ) أيضاً [4] وهذا أمر يشير إلى ضبط الرقابة على السوق والسيطرة عليه في حالة وجود نساء يقصدن السوق للتبضع وربما العمل .

ويظهر أن سوق بني قينقاع في المدينة المنورة ، كانت سوقاً حيوية وتحت سيطرة اليهود الذين أساءوا إلى المسلمين ، فكان أن قال الرسول (ﷺ) بعد أن قطع كعب بن الأشرف أطناب سوق بقيع الزبير الذي كان للمسلمين :"لا جرم لأنقلنها إلى موضع هو أغيظ له من هذا ، فنقلها إلى سوق المدينة ، ثم قال : "هذا سوقكم لا تتحجروا ولا يضرب عليه الخراج" [5] فكان أن انتعشت تجارة المدينة ، ولما أراد رسول الله (ﷺ) أن يجعل للمدينة سوقاً أتى سوق بني قينقاع ، ثم جاء سوق المدينة فضربه برجله وقال: "هذا سوقكم، فلا يضيق، ولا يؤخذ فيه خراج" [6] والجدير بالذكر أن الرسول (ﷺ) سيطر على بني قينقاع وسوقهم سنة سنة (2ه/623م) ، إذ ذكر أن تحرش صائغ يهودي بإمرأة كانت تحت رجل من الأنصار ، كان السبب في مقتله ومقتل رجل من المسلمين [7].

وتجدر الإشارة إلى أن توحيد المكاييل والموازين من قبل الرسول (ﷺ) الذي قال : "الميزان ميزان المدينة ، والمكيال مكيال مكة" [8] قدم دلالة بليغة في السيطرة على الأسواق ، ولم يكن الرسول (ﷺ) ليأخذ العشور من التجار [9] ربما بسبب تشجيع التجارة والحرص على أن تمد الدولة الجديدة الناشئة بما تحتاج عن طريق التجارة ، خاصة وأن المدينة كانت تعاني من إزدياد السكان [10].

إن سوق دومة الجندل المسيطر عليه من قبل أكيدر بن عبدالملك صاحبه ، قد أثار مشكلة أمام دولة المدينة المنورة الفتية ، ذلك أن التجار الذين يرفدونها بالميرة والمتاع ، كانوا يظلمون من قبل

([1]) ابن اسحاق ، السيرة النبوية ، ص 159 .
([2]) مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، ج1 ، ص 99 و ص464 ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، ج3 ، ص92 و ج5 ، ص 518 و ص523 .
([3]) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج2 ، ص 145.
([4]) ابن عبد البر ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ج4 ، ص1863 ؛ المقريزي ، إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع ، ج9 ، ص395.
([5]) المقريزي ، امتاع الاسماع ، ج9 ، ص 362 ؛ السمهودي ، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، ج2 ، ص257 .
([6]) ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ج1 ، ص 304 ؛ السمهودي ، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، ج2، ص256.
([7]) ينظر للتوسع : ابن اسحاق ، السيرة النبوية ، ص313 – ص 314 ؛ ابن هشام ، السيرة النبوية ، ج1 ، ص552 ؛ ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ج1 ، ص 304 ؛ البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج1 ، ص 308 – ص309 و ص 371 .
([8]) ابن سلام ، الأموال ، ص624 ؛ ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، ج3 ، ص 322 – ص 323 .
([9]) ينظر للتوسع : ابن سلام ، الأموال ، ص632- ص 634 .
([10]) ياسين ، نجمان ، تطور الأوضاع الاقتصادية ، ص 142 .

صاحب السوق ، وإلى هذا كان أعداء الإسلام يجتمعون مع أعداد غفيرة من العرب ، ويعملون على الإقتراب من المدينة المنورة [1] وهذا يعني أن دولة الإسلام كانت مهددة وتواجه خطراً ، وكان لابد من دفع الخطر حماية للإسلام وسعياً وراء تأمين التجارة ، ولذا أرسل الرسول (ﷺ) سنة (5ه/626م) ، سرية إلى دومة الجندل ليغزوها ، فكان أن هرب أكيدر بن عبد الملك وخلى السوق [2] ليعقب ذلك ما يفيد أهمية السيطرة على هذه السوق ، أو تحييدها على الأقل ، وتمثل هذا بإرسال الرسول (ﷺ) الصحابي عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) ، إلى دومة الجندل وقيل سنة (6ه/627م) ، وأوصاه : إن أطاعوك ، فتزوج إبنة ملكهم ، فلما أسلم القوم ، تزوج تماضر بنت الأصبغ الكلبي ، وقدم بها إلى المدينة وهي أم أبي سلمة بن عبد الرحمن وأسلم الأصبغ وكثير من قومه ، ودفعوا الجزية [3] وهذا يشير بجلاء إلى أن السيطرة على هذه السوق ، كانت مرتبطة بأُمور اقتصادية وسياسية في نفس الوقت ، ولم يتوقف الأمر في السيطرة على سوق دومة الجندل عند هذا الحد ، بل أن خالد بن الوليد توجه في سنة (9ه/630م) إلى أُكيدر بن عبدالملك في سرية إلى دومة الجندل فقتله [4] إذ يبدو أن أكيدر ، ظل يكيد للدولة العربية الإسلامية في المدينة المنورة ، ويسعى لتهديدها سياسياً واقتصادياً ، ولذا كان لابد من السيطرة على هذه السوق المناوئة والمعادية للمسلمين ، وكل ذلك يشير إلى معاني ودلالات مهمة من أجل السيطرة على سوق دومة الجندل .

أما في العصر الراشدي فتواصلت السيطرة على الأسواق ، إذ وردت إشارات عدة في هذا الشأن كما سنبينها أثناء حديثنا ، وبرزت ضرورة السيطرة على الأسواق في الجانبين العسكري والاقتصادي في خلافة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) (11ه-13ه/632م-634م) ، من خلال رواية تفيد بأن خالد بن الوليد بعد صلحه مع الأنبار ، أغار على سوق بغداد بأن كلف المثنى بن حارثة بالسيطرة على سوق فيها جمع لقضاعة وبكر ، فأصاب ما في السوق ، وكان ذلك هذا كله سنة (12ه/633م) ، فضلاً عن إغارة خالد بن الوليد على دومة الجندل، وقتله لأكيدر [5] كما أشرنا آنفاً في عهد الرسول (ﷺ) .

وتتجلى السيطرة على السوق في عصر الراشدين ، في توجيهات وثوابت أساسية ، تنظم الأسواق ، وذلك بأن تكون في غير بنيان ولا أعلام [6] وكان الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (13هـ-23هـ/634م-643م) قد حدد بأن : "الأسواق على سنة المساجد، من سبق إلى مقعد فهو له ، حتى يقوم منه إلى بيته أو يفرغ من بيعه" [7] .

وإلى هذا كان يفرد الحرس الخاص لحراسة السوق وصولاً إلى السيطرة عليه ومنع المتجاوزين على الأموال فيه [8] وكان يطوف في الأسواق ويقضي بين الناس إذ وجد خصومات ومنازعات [9] وإلى هذا كان يستعين بالعمال على الأسواق [10] ويراقب الأسعار بدقة من أجل السيطرة عليها ، ومنعاً للتجاوز

([1]) ينظر للتوسع : الواقدي ، المغازي ، ج1،ص402 – ص403 ؛ ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج2، ص62 - ص63 ؛ البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج2 ، ص 62 – ص 63 .

([2]) ابن حبيب ، المحبر ، ص114.

([3]) ينظر للتوسع : ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج2 ، ص89 و ج3 ، ص 129 ؛ البلاذري ، أنساب الأشراف، ج1 ، ص 387 .

([4]) ابن حبيب ، المحبر ، ص 125.

([5]) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج3 ، ص 385 .

([6]) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج4، ص 45 - ص 46 .

([7]) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج4، ص 45 - ص 46؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج2، ص354.

([8]) ينظر للتوسع : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج4 ، ص205 ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج2، ص433 .

([9]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج10 ، ص376 ؛ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج4 ، ص213 . وللتوسع حول مراقبة وسيطرة وتحكم الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) على الأسواق ومنع الاحتكار وما ورد من نصوص تاريخية بشأن ذلك ، ينظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج3 ، ص 184 و ص330 و ص347 ؛ ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ج2 ، ص 748 – ص 750 .

([10]) ابن عبد البر ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ج2 ، ص576 ؛ ابن الأثير ، أُسد الغابة في معرفة الصحابة ، ج2 ، ص401؛ المقريزي ، امتاع الاسماع ، ج9 ، ص 394 .

ورفضاً للإحتكار ، ومع أنه كان يأخذ من تجار النبط العشر [1] إلاّ أنه أمر المسلمين ألاّ يتدخلوا في تجارة أهل الذمة [2] وتأكيداً لسيطرة الدولة على السوق ، كسر الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ) دكاناً في السوق قد قد بُنيّ [3] وإلى هذا كان ابنه عبدالله بن عمر (73ه/693م) يتفقد السوق بالمدينة مطلقاً إزاره يأتي أسواقها ، فيقول: كيف يباع ذا؟ كيف يباع ذا؟ [4] .

ونقف على رواية تاريخية ، تفيد بأن بعض المتنفذين ، تمكنوا من الحصول على سوق بأكملها ، قطيعة لهم ، إذ جاء أن رسول الله (ﷺ) تصدق بمهروز موضع سوق المدينة على المسلمين ، فأقطعها الخليفة عثمان بن عفان (ﷺ) (23هـ-35هـ/643م-655م) للحارث بن الحكم ، أخا مروان بن الحكم [5] فكان الحارث ، مسيطراً على السوق ، سيطرة شخصية ، ومتحكماً فيه ، إذ ورد أنه كان يشتري البضائع بحكمه ويبيعها كما يشاء ، وكان يجبي مقاعد المتسوقين ، أي يأخذ ضريبة منهم ، ويصنع صنيعاً منكراً فكُلم في إخراج السوق من يده ، فلم يفعل [6] أي أنه كان يتحكم في الأسعار ، ويفرض ضريبة على أهل السوق [7] والتحكم في الأسعار هنا ، وفرض الضريبة على أهل السوق ، يتعارض مع إجراء الرسول (ﷺ) بجعل هذه السوق صدقة للمسلمين ، وأزاء هذا نجد عبد الله بن عامر بن كريز (ت:59ه/678) الوالي على البصرة في عهد عثمان بن عفان (ﷺ) ، يبتاع سوقاً من أسواقها ويتصدق به على المسلمين ، فكان أن اتخذ السوق للناس بالبصرة اشترى دوراً ، فهدمها ، وجعلها سوقاً [8] وكان البلاذري [9] قد أكد هذا الإجراء في رواية خاصة بهذا الشأن ، وهذا يعني أن النفوذ السياسي والمقدرة المالية ، يتيحان للوالي التصرف في هدم دور وبناء أسواق ، سعياً وراء إحكام سيطرة الدولة على السوق تارة ، وتأكيداً لسيطرته الشخصية تارة أُخرى ، ولوحظ من خلال هذا النص أيضاً أن إجراء ابن عامر يتناغم مع فعل الرسول (ﷺ) في جعل سوق المدينة صدقة للمسلمين ، فقام بالتصدق بأحد أسواق البصرة على المدينة .

ولدينا ما يشير إلى أن الخليفة عثمان بن عفان (ﷺ) كان يتفقد الأسواق ويراقب الأسعار ويمنع الإحتكار ، وصولاً إلى السيطرة عليها [10] وعلى الرغم من منعه للإحتكار والنهي عنه ، إلاّ أنه وجد في بني أُمية من يحتكر ويسعى للسيطرة الشخصية على السوق ، وهو أمر كان يواجه برفض بعض كبار الصحابة لهذا التصرف الذي يرسخ الإستغلال [11] .

وتطابق الخليفة علي بن أبي طالب (ﷺ) (35هـ-40هـ/655م-660م) مع نهج الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ) في منع بناء دور في السوق ، إذ هدم دوراً بنيت ، وعدّ السوق لكل المسلمين ومن سبق إلى مكان ، كان له [12] وإنسجاماً مع وعيه بضرورة العدالة وأهمية إحكام السيطرة على السوق ، كان يتفقد

([1]) ينظر للتوسع : الطبقات الكبرى ، ج5، ص 58 – ص 59 ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، ج9 ، ص354 .
([2]) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ج26 ، ص 197 – ص 198 .
([3]) ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ج2 ، ص750 .
([4]) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج4 ، ص175 .
([5]) ابن قتيبة ، المعارف ، ص 195 .
([6]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج5 ، ص537 .
([7]) المفتي ، نازدار عبدالله محمد ، التنظيمات الاقتصادية في صدر الإسلام والدولة الأُموية من خلال كتال أنساب الأشراف للبلاذري (ت:279ه/892م) ، ص182 .
([8]) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج5 ، ص 47 .
([9]) فتوح البلدان ، ص 365 .
([10]) ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ج3 ، ص 961 .
([11]) ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ج3 ، ص1050 - ص1051 .
([12]) ينظر للتوسع : ابن سلام ، الأموال ، ص 110 ؛ ابن زنجويه ، الأموال ، ج1 ، ص 253 ؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص297 ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، ج6 ، ص 249 ؛ الكاندهلوي ، حياة الصحابة، ج2 ، ص350 .

الأسواق ومعه عصاه لتأديب الخارجين عن الشرع في المعاملات ، فضلاً عن منعه للغش وحث أهل السوق على تقوى الله تعالى وحسن البيع [1] .

رابعاً : السيطرة على الأسواق في عهد بني أُمية

قبل الحديث عن السيطرة على الأسواق في عهد بني أُمية لابد من الإشارة إلى ذكر تسميات المراقبين على السوق من أجل إحكام السيطرة عليها إذ كانت هنالك تسميات عدة لمراقبين على الأسواق في العصر الأموي من أجل إقرار العدل فيها والسيطرة عليها ، في حين كانت التسمية واضحة لاحقاً ، إذ استقرت في العصر العباسي وعرفت بالمحتسب ، والتسميات والألقاب التي عرفوا بها في عهد بني أُمية عديدة منها : أعوان السوق ، إذ ذكر أن داود وعيسى ابنا علي بن عبدالله بن عباس - وهما لأم- في أعوان السوق بالعراق لخالد بن عبد الله بن كرز، فأقاما عنده ، فوصلهما ولولا ذلك لم يستطع أن يحبسهما، فصيرهما في الأعوان [2] وعرفوا أيضاً تسمية العامل على السوق ، فقد كان الجعد بن قيس النمري على السوق ، وكان زياد يجلس في كل يوم جمعة، فيسأل رسل عماله عن بلادهم وينظر فيما قدموا له وفي أمر الأموال والنفقات، ثم يأتيه عماله على دار الرزق والكلاء والسوق فيسألهم عما ورد دار الرزق، وعن الأسعار والأخبار وما يحتاجون إليه من مصالحهم [3] كما كانت تسمية صاحب السوق معروفة منذ العصر العصر الراشدي وإستمرت في العهد الأموي أيضاً [4] وكان سوق يوسف بالحيرة قد نسب إلى يوسف بن بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي (ت:127ه/744م) ابن عم الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي (ت:95ه/713م) وهو عامل هشام بن عبدالملك (105ه-125ه/723م-742م) على العراق [5] وإلى هذا عُرف في عهد بني أُمية أيضاً متولي السوق وهو لقب غلب على بعضهم [6] .

كانت عملية السيطرة على الأسواق وتنظيمها في عهد الأمويين ، قد جاءت إستكمالاً لما حصل في العهدين النبوي والراشدين ، إذ واصل بعض الولاة في عهد بني أُمية منذ حكم معاوية بن أبي سفيان (41هـ-60هـ/661م-679م) نهج الخليفتين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب (رضيّ الله عنهما) في أسبقية الجلوس في الأسواق ، إذ ورد أن المسلمين كانوا يغدون إلى السوق في ولاية المغيرة بن شعبة (ت50ه/670م) فمن إتخذ مقعداً في موضع من السوق ، كان أحق به إلى الليل ، وهو ما كان عليه سوق المدينة، فلما جاء الوالي زياد بن أبيه (ت:53ه/672م) حصل تغيير وتبدل في الموقف من ذلك ، إذ قال: "من قعد في موضع كان أحق به ما دام فيه"[7] ويبدو أن إدراك المغيرة لنهج عمر وعلي (رضي الله عنهما) في الموقف في أسبقية الجلوس في السوق ، قد جاء من فهمه الناجم عن ولايته الكوفة في خلافة عمر بن الخطاب (ﷺ) وأنه واصل هذا النهج إبان ولايته حكم معاوية [8] بينما وجدنا زياد بن أبيه ، يحدث يحدث تغييراً وتبديلاً ، ويخرج عن النهج المتبع سابقاً ، مع ملاحظة أن ذلك قد إرتبط برؤيته الخاصة في تنظيم السوق والسيطرة عليه .

ولدينا ما يشير إلى أن معاوية بن أبي سفيان ، كان يسير في أسواق دمشق ، ومعه خادم له ، يتفقدان أوضاع البيع والشراء ، وتنظيم معاوية لذلك بنفسه [9] ويظهر أن بعض المقربين من الفئة الحاكمة الحاكمة والمتنفذة ، من الموالي ، قد سعى للحصول على منافع مالية وأرباح من خلال السيطرة على السوق ، إذ سأل مولى لفاختة بنت قرظة بن عبد عمرو وهي زوج معاوية بن أبي سفيان أن يكتب له معاوية كتاباً منشوراً بأن يُخلى له سوق الطعام بالبصرة ، فلا يبيع فيها أحد غيره حتى يخرج ما في يده

([1]) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج3 ، ص28 – ص 29؛ البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج2 ، ص 129 و ص 140.
([2]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج8 ، ص 383 ؛ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج7 ، ص202 .
([3]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج5 ، ص 214 .
([4]) ينظر للتوسع : ابن عبد الحكم ، فتوح مصر وأخبارها ، ص 206 و ص 210 و ص 306 ؛ الخلف ، سالم بن عبد الله ، ، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس ، ج2 ، ص 843 و ص 845 .
([5]) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص280 .
([6]) ينظر للتوسع : الأصفهاني ، الأغاني ، ج8 ، ص199 و ص 287 .
([7]) ابن سلام ، الأموال ، ص 111 ؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص 297 .
([8]) ينظر : ابن سلام ، الأموال ، ص 111 ؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص 297 .
([9]) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ج59 ، ص171 ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج8 ، ص 143 .

منه ، فكتب له معاوية كتاباً ، وقال له: ويحك إني أحذرك من زياد ، فلما سيطر المولى على السوق ، ومنع الناس من بيع الطعام ، غلا السعر ، فركب زياد وقصد السوق ، ووجد المولى على السطح وهو يناول الدنانير والرقاع بالقصب، فأمر به فأنزل، فقال لزياد : "إن معي كتاب أمير المؤمنين – يقصد معاوية – فقال زياد : اقطعوا يده فقطعت يده، ثم قال: ادفعوا إليه منشوره ويده ، فرجع إلى معاوية فقال له: قد نهيتك وحذرتك فأبيت [1].

وكان زياد بن أبيه يتنكر ويلبس زي العامة ، ويتفقد أحوال السوق بنفسه ، وكان إبان ولايته على العراق في زمن معاوية بن أبي سفيان ، قد أمر " أن لا يباع القت إلا وزناً، فسأل غلاماً له عن قت إشتراه فقال: أخذته كذا وكذا حبلاً بدرهم، فتنكر وركب إلى أصحاب القت ، وقال لرجل منهم: "كيف تبيع القت؟ " فأجابه البائع: كذا وكذا حبلاً بدرهم" فسأله زياد : "أو لم يأمر الأمير ببيع القت وزناً؟" فقال: أو كل ما يأمر الأمير به أطعناه فيه؟!" فقطع يده، فلم يبع إلاّ وزناً" [2] ووصولاً إلى مزيد من إحكام السيطرة على الأسواق ، شرع زياد بن أبيه في تنظيم السوق عبر إجراءات عدة ، منها أنه كان أول من اتخذ الحرس والعسس لحماية الأسواق ، من عبث اللصوص والمتجاوزين لاسيما في الليل [3] وكان أيضاً أول من إتخذ إتخذ السقيف على حوانيت الأسواق في البصرة [4] وذلك حين أمر ألاّ تغلق أبواب الحوانيت – وربما كان هذا إجراءاً أمنياً إحترازياً كي لا تأوي الحوانيت إن أغلقت أبوابها ، بعض الخارجين على القانون ، والمناوئين للدولة - وكانت الكلاب تطرق الامتعة، فأمر زياد بمد السقف عليها، وكان يقول: "انا والله ما علونا أعوادكم ، واستحللنا فيكم الا بذبنا عن حريمكم، وأيّما عقال أُصيب من مقامي هذا الى خراسان ، فأنا ضامن له [5] وهذه السيطرة على السوق من قِبل زياد بن أبيه ، لها دلالة أخلاقية، إذ أنه بمد السقف على السوق ، كان يريد ألاّ يتطاول ويشرف ويتجاوز أصحاب الدكاكين في السوق على الدور المجاورة لدكاكينهم بأن يتلصصوا على خصوصية هذه الدور ، وبعبارة أوضح، كانت هذه السيطرة ، تمنع المتلصصين على النساء في تلك الدور الملاصقة لدكاكين السوق ، وإنتهاك خصوصيتهن أخلاقياً وإجتماعياً .

وإذا كان زياد بن أبيه ، قد نظم الأسواق وأحكم السيطرة عليها ، فإنه كان شأنه شأن الأمراء الذين يتجرون سعياً وراء الأرباح ، من خلال إرسال من يتجر لهم في أموالهم ، ومن ذلك أن زياداً أعان على تجارته رجلاً من أهل الشام ، فقيل أن حبيب بن عوف العبدي " كان فاتكاً ، فلقي رجلاً من أهل الشام قد بعثه زياد ومعه ستون ألفا يتّجر بها فسايره، فلما وجد غفلة قتله وأخذ المال [6] وهذا يعني ضياع المال ونهبه.

ولدينا ما يفيد بأن الضحاك بن قيس الفهري (ت:64ه/683م) قد أوكل ولاية سوق الكوفة إلى أحد مواليه وكان ذلك في حكم معاوية بن أبي سفيان ، ويظهر ان المولى قد أساء التصرف في التعامل مع السوق ، الأمر الذي أغضب الضحاك فكان أن عاقبه [7] وفي سوق الكوفة نلاحظ وجود سيطرة من قِبل بعض التجار في الاحتكار إذ ورد أن الضحاك بن قيس خطب يوماً فنهى عن الاحتكار وقال: "إن رسول الله (ﷺ) لعن المحتكرين ، ووالله لا عرفت من رجل احتكاراً إلا قطعت يده، وأبحت الناس ما احتكر من طعامه" ، وكان يقول: اتكلوا على الله، ولا تتكلوا على حيلكم، فرب حيلة جرت لصاحبها هلكة [8].

واتضح أن السوق كانت تشهد شغباً وتحركات ، وأن السيطرة عليها تتيح للقوى المتصارعة، أن تجعل منها مكاناً للتعبير عن هذه الصراعات والخصومات بين الفئات القريبة من السلطة ، سعياً وراء

([1]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج5 ، ص239 .
([2]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج5 ، ص 225 .
([3]) أبو هلال العسكري ، الأوائل ، ص 299 – ص 300 ؛ الزركلي ، الأعلام ، ج3 ، ص53 .
([4]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج5 ، ص220 ؛ أبو هلال العسكري ، الأوائل ، ص 299 – ص 300.
([5]) أبو هلال العسكري ، الأوائل ، ص 299 – ص 300 ؛ الزركلي ، الأعلام ، ج3 ، ص53 .
([6]) ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، ج1 ، ص 269 .
([7]) ينظر للتوسع : البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج11، ص53 .
([8]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج11 ، ص55 – ص 56 .

تحقيق مصالحها ، وقد شهدت سوق المدينة في سنة (62ه/681م) هذا الأمر ، وكان ذلك في حكم يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (60ه-64ه/679م-683م) ، الذي أخمد جذوة الصراع [1].

وكان للخوارج فعلهم في السيطرة على الأسواق والتحكم فيها ، منذ العهد الراشدي ، إذ ذُكر أنه في خلافة عمر بن الخطاب (ﷺ) الذي كان على سوق الأهواز سمرة بن جندب بن هلال الفزاري [2] الذي الذي قاسمه عمر الخليفة (ﷺ) أمواله ، وشخص إستغلاله لسوق الأهواز ، في إشارة إلى أن سيطرته على الأسواق ـ تتيح له جني الأرباح [3] وهذا السوق سيطر عليه الخوارج في عهد بني أُمية ، فذُكر أن شبيب الخارجي سيطر على سوق الأهواز ، ثم جاء بعده البطين وسيطر عليه أيضاً ، في ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي (ت:95ه/713م) [4] وكانت الحرورية قد نزلت سوق الأهواز وعليهم قطري بن الفجاءة [5] [5] وإلى هذا سيطر الخوارج على سوق حكمة قرب المدائن [6] ولا شك أن ثمة علاقة بين السيطرة على السوق ، ووضع اليد على المؤن والطعام ، ناهيك عن استخدام السوق لأغراض الدعاية السياسية، وإفادة الخارجين على الدولة من الكثافة البشرية في السوق[7].

وتظهر دلالة السيطرة السياسية والعسكرية على الأسواق في بغداد في عهد بني أُمن خلال بعض الخارجين على الخلافة الأُموية ضد الولاة التابعين والموالين لبني أُمية ، إذ : أقبل شبيب الخارجي حتى قطع دجلة عند الكرخ ، وبعث إلى سوق بغداد فآمنهم، وذلك اليوم يوم سوقهم ، وكان بلغه أنهم يخافونه، فأحب أن يؤمنهم ، وكان أصحابه يريدون أن يشتروا من السوق دواباً وثياباً وأشياء ليس لهم منها بد ، ثم أخذ بهم نحو الكوفة ، فلما بلغ الحجاج مكانه بعث إلى سويد بن عبد الرحمن السعدي ، فبعثه في ألفي فارس نقاوة ، فعبر دجلة إليه ، وبعث إلى أهل سوق بغداد وهو بالكرخ أن اثبتوا في سوقكم فلا بأس عليكم- وكان ذلك يوم سوقهم- وقد كان بلغه أنهم يخافونه [8] وهذا يظهر بجلاء ووضوح أن السوق كانت منطلقاً لعمليات عسكرية أحياناً، وأن الخوارج كانوا يدركون فاعلية أهل السوق في الحياد ، مقابل عدم الإعتداء على ممتلكاتهم وبضائعهم .

ولدينا ما يشير إلى أن بعض الأسواق كانت مركزاً لإنطلاق العمليات العسكرية ، فعندما أتى زياد بن عمرو المربد - سوق بالبصرة - في عقب قتل مسعود بن عمرو العتكي ، جعل في الميمنة بكر بن وائل ، وفي الميسرة عبد القيس وهم لكيز بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة وكان زياد بن عمرو العتكي في القلب ، فبلغ ذلك الأحنف ، فقال : هذا غلام حدثٌ ، شأنه الشهرة ، وليس يبالي أين قذف بنفسه ! فندب أصحابه، فجاءه حارثة بن بدرٍ الغداني ، وقد اجتمعت بنو تميم، فلما طلع قال: قوموا إلى سيدكم، ثم أجلسه فناظره، فجعلوا سعداً والرباب في القلب، ورئيسهم عبس بن طلقٍ الطعان ، المعروف بأخي كهمس [9].

وكذلك كانت مركزاً للمعارضة وعدم الرضى عن الحكام ، إذ خطب الحجاج بن يوسف في أهل العراق ذات يوم جمعة ، فلما توسط كلامه سمع تكبيراً عالياً من ناحية السوق، فقطع خطبته التي كان فيها، ثم قال: يا أهل العراق، ويا أهل الشقاق، ويا أهل النفاق، وسيئي الأخلاق، يا بني اللكيعة ، وعبيد العصا ، وأولاد الإماء ، إني لأسمع تكبيراً ما يراد الله به، إنما يراد به الشيطان [10] وفي هذا النص تنكشف لغة

([1]) ينظر للتوسع : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج5 ، ص 478 .
([2]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج1 ، ص385 – ص 386 ؛ وفتوح البلدان ، ص 371 .
([3]) ينظر للتوسع : البلاذري فتوح البلدان ، ص 376 – ص 377 ؛ ياسين ، نجمان ، تطور الأوضاع الاقتصادية ، ص259 .
([4]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج8 ، ص 36 و ص 38 .
([5]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج7 ، ص 83 و ج8 ، ص 26 .
([6]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج8 ، ص 26 و ج12 ، ص 161 و ص 379 .
([7]) المفتي ، نازدار عبدالله محمد ، التنظيمات الاقتصادية في صدر الإسلام والدولة الأُموية من خلال كتال أنساب الأشراف للبلاذري (ت:279ه/892م) ، ص184 .
([8]) ينظر للتوسع : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج6 ، ص 236 – ص 239.
([9]) المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج1 ، ص 116 – ص 117 .
([10]) المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج1 ، ص 215 .

بذيئة فيها تجاوز من قِبل الحجاج على أهل العراق المسلمين ، وتؤشر صرامته وظلمه لهم ، فمجرد أن سمع تكبير أهل السوق ، إستاء وغضب ورمى أهل السوق بأقذع الصفات ، مما يشير إلى حساسيته المفرطة وغير المبررة من السوق ، وضرورة السيطرة عليه كلياً بحيث لا يخرج عن سيطرة الدولة ، حتى وإن كان ذلك عبر التكبير.

وفي عهد عبد الملك بن مروان (65هـ-86هـ/685م-705م) لوحظ امتلاك أسواق بأسماء أصحابها ، إذ كان خالد بن عبد الله بن أسد بن كرز القسري من بجيلة بني لأُمه بيعة هي اليوم سكة البريد بالكوفة وكانت أُمه نصرانية وبنى خالد حوانيت أنشأها وجعل سقوفها ازاجا معقودة بالآجر والجص وحفر خالد النهر الذي يعرف بالجامع واتخذ بالقرية قصرا يعرف بقصر خالد واتخذ أخوه أسد بن عبد الله القرية التي تعرف بسوق أسد وسوقها ونقل الناس إليها فقيل سوق أسد وكان العبر الآخر ضيعة عتاب بن ورقاء الرياحي وكان معسكره حين شخص إلى خراسان واليا عليها عند سوقه هذا [1] واستمر الحال من بعده أيضاً .

وكان أبو يحيى الكلبي من بني جبار وهو سفيان بن الأبرد بن أبي أُمامة بن قابوس (ت85ه أو 86ه /703م أو 704م) ، له سوق الصياقلة – أي صقل السيوف - بدمشق وكانت له قطيعة وداره بدمشق بجيرون ، وكان ذلك في أيام عبد الملك بن مروان (65هـ-86هـ/685م-705م) [2] والرواية تظهر سيطرة سيطرة شخص على صناعة محددة في السوق وإحتكارها لمصلحته الشخصية .

تعد الإجراءات التي قام بها عبد الملك بن مروان ومن تبعه بعد ذلك من أولاده نقلة نوعية في الحياة الاقتصادية للدولة العربية الإسلامية بشكل عام ، وفي ضبط الأسواق والسيطرة عليها وحمايتها من النقود المغشوشة والعملة المزيفة بشكل خاص ، فضلاً عن منع التلاعب بالأوزان والمكاييل .

ولا يخفى ما في محاولات المناوئين للخلافة الأموية كعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب فضلاً عن الخارجي قطري بن الفجاءة من سك نقود خاصة بهم في محاولة لإثبات حقهم في الخلافة لما تلعبه تلك النقود من دور أعلامي خطير فضلاً عن دورها الاقتصادي و السياسي، فضلاً عن أن جميع النقود: " التي سكت منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كانت مجرد محاولات أولية في ضرب النقود ، لم تستكمل عناصرها من حيث اصلاحها و تعريبها إلاّ في عهد عبد الملك بن مروان" [3] .

على الرغم من محاولات التعريب التي جرت على النقود سواءاً في العهدين الراشدي أم الأُموي، لكن تلك المحاولات كانت جزئية ومحدودة، أما التعريب الكلي والحاسم للنقود فقد حدث في عهد عبد الملك بن مروان (65ه-86هـ/684م-705م) ، وثمة اختلاف بين المؤرخين في السنة التي بدأ فيها عبد الملك بن مروان بتعريب النقود فبعضهم يجعلها سنة (74هـ/693م) [4] فيما جعلها آخرون سنة (76هـ/695م) [5] ويبدو من الجمع بين الروايات التي تشير إلى أن عبد الملك بن مروان أمر بضرب النقود سنة (76هـ/695م) محمول على أن المراد تعميمها ، وليس البدء في ضربها بدليل أن الروايات التي تذكر أن بدء ضرب النقود العربية سنة (74هـ/693م) تعود فتورد سنة (76هـ/695م) تأريخاً لتعميم تلك النقود العربية على جميع أرجاء الدولة العربية الإسلامية [6] ومما يؤكد ذلك: " ظهور دينار مؤرخ سنة (74هـ/693م) عليه صورة عبد الملك وهو محفوظ في جمعية النميات الأمريكية بنيويورك " [7] فكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية [8] .

([1]) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص284 .
([2]) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ج21 ، ص341 – ص 342 ؛ ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ، ج10، ص 19.
([3]) حلاق ، حسان علي ، تعريب النقود والدواوين في العصر الأُموي ، ص25.
([4]) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص 453 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص196.
([5]) الدينوري ، الأخبار الطوال ، ص316 ؛ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج6، ص256؛ المقريزي ، النقود الاسلامية الاسلامية ، ص10؛ المناوي ، النقود والمكاييل والأوزان ، ص73.
([6]) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص 453 ؛ الماوردي ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص196.
([7]) حلاق ، حسان علي ، تعريب النقود والدواوين في العصر الأُموي ، ص 49 .
([8]) البلاذري ، فنوح البلدان ، ص455 .

وذُكر أن "أول من ضرب الدنانير عبد الملك، وكتب عليها القرآن، وقال مصعب: كتب عبد الملك على الدنانير: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد} وفي الوجه الآخر: لا إله إلا الله، وطوقه بطوق من فضة، وكتب فيه: ضرب بمدينة كذا، وكتب خارج الطوق: محمد رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق" [1] وهذه الإشارات الدينية ، تظهر سيطرة الدولة في أمر العقيدة .

كان لانتشار النقود الأجنبية المغشوشة والمزيفة والمنقوصة من دراهم فارسية ساسانية ودنانير رومية بيزنطية أثره في إصدار عبد الملك بن مروان لعملة عربية إسلامية موافقة لمعايير الشرع وقد تأثرت كمية النقود المتداولة في الأسواق فلم تعد كافية لسد حاجة السوق ، وهذا الأمر في غاية الأهمية ، إذ يشير إلى قلة السيولة النقدية وضعف الدورة الاقتصادية مما يصيب الدولة بأزمات ويؤثر على حركة السلع وأسعارها ، وكان لابد للدولة العربية الإسلامية القيام بنهضة وحركة تحقق لها استقلالها المالي : "فلما رأى عبد الملك اتخاذ السكة [2] لصيانة النقدين الجاريين في معاملة المسلمين من الغش عين مقدارهما" [3] ولضمان صحة النقد الجديد وعدم تسرب المغشوش إليه فقد فرضت إجراءات صارمة لمعاقبة من تسول له نفسه الغش في النقود فمن ذلك: " أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلاً يضرب على سكة المسلمين فأراد قطع يده ثم ترك ذلك وعاقبه ، قال المطلب : فرأيت من بالمدينة من شيوخنا حسنوا ذلك من فعله وحمدوه " [4] .

إن إجراءات عبد الملك بن مروان وأولاده وولاة بني أُمية لاحقاً ، قد احكمت سيطرة الدولة على حركة الذهب والفضة في الأسواق ، ومنع إلى حد كبير التلاعب في الأسعار والإحتكار ، وحجم التلاعب في سعر الصرف ، فضلاً عن إلغاء النقود المزيفة والمغشوشة .

والمتأمل من النصوص الواردة في المصادر العربية عن الأسواق في عهد بني أُمية وما تتضمنه من أنواع السلع والبضائع ، واختلاف أسعارها من مكان لاخر داخل المدن الإسلامية ، يجد إرتباطاً وثيقاً بين توافر السلع واستقرار أسعارها وبين الأمن وتحسن الأوضاع الاقتصادية في المجتمع .

وكان الوليد بن عبد الملك (86ه-96ه/705م-714م) ينزل الأسواق ويتجول فيها ، فيراقبها عن قرب ، ويسأل التجار عن الأسعار فيقف عليها فيأخذ حزمة البقل فيقول: بكم هذه؟ فيقول: بفلس، فيقول: زد فيها [5].

وجاء الخليفة عمر بن عبد العزيز (99ه-101ه/717م-219م) ليؤكد على ضرورة توحيد المكاييل والأوزان ، قائلاً : "ليس في المكيال زيغ إلاَ من تطفيف ولا في الميزان فضل إلاَ من بخس فنرى أن تمام مكيال الأرض وميزانها أن يكون واحداً في جميع الأرض كلها" [6] وهذا يشير إلى سيطرة الدولة في توحيد أُمور البيع والشراء كيلاً ووزناً .

وكان في أول خلافته قد منع الولاة والامراء من الاشتغال في التجارة من بيع وشراء حتى لا يكون في دخولهم الأسواق إفساد لها وتأثير على حركة السوق بين التجار وإن لم يرغبوا في ذلك [7] وقد ظهر ذلك في قول خالد بن عبد الله بن يزيد القسري (ت:126ه/743م) مخاطباً عموم الناس فيقول: " تزعمون أني أغلي أسعاركم، فعلى من يغليها لعنة الله، وكان هشام بن عبد الملك كتب إلى خالد ألا يباعن

([1]) الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ج2 ، ص 974 – ص 975 ؛ السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص 164.
([2]) السكة : هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد، ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدينار أو الدرهم، فتخرج وسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى ، وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين يصطلح عليها . ينظر: ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، ج1، ص322 .
([3]) ينظر: ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، ج1 ، ص324 .
([4]) البلاذري، فتوح البلدان ، ص455 .
([5]) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج6 ، ص496 .
([6]) ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ، ص 87 .
([7]) ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص87 .

من الغلات شيء حتى تباع غلة ولد أمير المؤمنين، فبلغت الكيلجة – المكيال - درهما" [1] وقد قام الخليفة عمر بن عبد العزيز برفع الظلم ونزع الحوانيت من بعض أُمراء بني أُمية المعتدين على الأملاك ، إذ قام بإستخلاص حوانيت في حمص وردها إلى أصحابها ، وجاء أنه كان للوليد بن عبد الملك ابن يقال له روح استولى على حوانيت وحولها ملكية خاصه به ، فأتى ناس من المسلمين إلى عمر بن عبد العزيز يخاصمون روحاً في حوانيت حمص وكانت لهم إذ أقطعها أبوه الوليد بن عبد الملك ، فقال له عمر أردد عليهم حوانيتهم قال له روح هذا معي بسجل الوليد، قال : وما يُغني عَنْك سجل الوليد والحوانيت حوانيتهم قد قامت لَهُم البَيِّنَة عليها خل لَهُم حوانيتهم، ففعل ذلك [2] وهذا يؤشر أن أبناء الفئة الحاكمة يسيطرون على الأسواق الآخرين لمصلحتهم ، ويؤشر في نفس الوقت أن الخليفة عمر بن عبد العزيز أوقف ذلك .

وكان القاضي إياس بن معاوية بن قرة المزني (ت:122ه/739م) أيام الخليفة عمر بن عبد العزيز [3] يقضي في الطريق وفي سوق البصرة ، ومن أحكامه في السوق أنه جعل السوق مثل المسجد الجامع ، من سبق إلى مكان فهو أحق به، ما جلس عليه، فإذا قام آخر فجلس عليه فهو أحق به ، وكان ذلك حكمه في اتخاذ المقاعد في الأسواق [4] وقد كانت له ولاية سوق واسط، الذي تسبب في نزاع من أجل توليه ، إذ قيل أن أبا سفيان الحميدي : أن جده مهدي بن عبد الرحمن ولي لعمر بن هبيرة الفزاري (ت:107ه/725م) سوق واسط أيام يزيد بن عبد الملك (101ه-105/719م-723م)، ثم وليها بعده إياس بن معاوية، فلما كان أيام يوسف بن عُمَر بن محمد الثقفي أراد إياساً على ولاية السوق، فأبى عليه؛ فضربه ستة وخمسين سوطاً [5] وكان أبان كاتباً لإياس بن معاوية ، وكان إياس يلي سوق واسط والحسبة، أجبره ابن هبيرة على أن ولاه ذلك وضربه أربعين سوطاً حتى تقلده ، فكان أبان يحمل الدواة والقرطاس لإياس ، فلما قدم خالد ولاه الشرطة [6].

وفي الرقابة على الأسواق والسيطرة عليها ومنع الغش من قِبل الدولة ، كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله: "أن انظروا من كان في أسواقكم من باعة اللحم من أهل الذمة فليؤخذوا بأن لا يذبحوا ذبيحة إلا ذكروا اسم الله عليها، وأن لا تكسر ولا تنخع حتى تموت، ولتترك متشحطة مذبوحة ومنحورة، ولا ينفخوا في اللحم فإنه من الغش، والسلام" [7] وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله يأمرهم فيها بالمعروف بالمعروف وينهاهم عن المحرمات ، وشرب الخمور والنبيذ وبيعها، ويمنعهم من العمل بالتجارة في سلطانهم [8] وأرسل يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (ت:102ه/720م) سنة (101ه/719م) في البصرة إلى إلى الأسواق فحولها أو أكثرها إلى الأزد[9] أي أن القرب والبعد من الولاء القبلي ، يتيح لبعض القوى القبلية ، السيطرة على الأسواق، تحقيقاً لمنافعها المالية.

أما في عهد هشام بن عبد الملك (105ه-125ه/723م-742م) فذُكر أنه "هاج على بناء داره التي كانت بالسوق ، وأن إبراهيم بن هشام بن إسماعيل كان خال هشام بن عبد الملك، وكان ولاه المدينة، فكتب إليه إبراهيم فذكر أن معاوية بن أبي سفيان بنى دارين بسوق المدينة، يقال لاحداهما " دار القطران " والاخرى " دار النقصان " وضرب عليهما الخراج ، وأشار عليه أن يبني داراً يدخل فيها سوق المدينة، فقبل ذلك هشام وبناها، وأخذ بها السوق كله" [10] .

([1]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج9 ، ص100 ؛ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج7 ، ص154 ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج4 ، ص 248 .
([2]) ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص 57 – ص 58 .
([3]) ابن فرحون ، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، ج2 ، ص 136 .
([4]) ينظر للتوسع : وكيع ، أخبار القضاة ، ج1 ، ص339 و 353 .
([5]) البلاذري ، أنساب الاشراف ، ج11 ، ص338 ؛ وكيع ، أخبار القضاة ، ج1 ، ص353 .
([6]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج9 ، ص86 .
([7]) البلاذري ، أنساب الأشراف ،ج8 ، ص 193 .
([8]) ينظر للتوسع : ابن عبد الحكم ، سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص81 و ص88 – ص90 ، ص142.
([9]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج8 ، ص 299 .
([10]) ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ج1 ، ص 270 ؛ السمهودي ، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ، ج2 ، ص258 .

كما قام أيضاً بتنظيم سوق مكة حين ذهابه إلى الحج ، ووجد منازل بني أسلم شارعة في السوق فأمر بإعادة بناء السوق على ما كانت عليه ، وإن كان ذلك قد أدى إلى غلق بعض منافذ بيوتهم إلى السوق [1] وما سبق يشير إلى سيطرة ورغبة هشام في توسيع ثرواته والسيطرة على بعض الأسواق لمصلحته الشخصية ، وهو أمر يتسق ويتناغم مع حيازته وهيمنته على الأملاك والأراضي لفائدته الشخصية [2].

ونجد أن هشام بن عبد الملك قد قام بإصلاح سوق الرقة الأعظم حتى عرف بسوق هشام العتيق[3] العتيق[3] وأنشأ بدمشق سوقاً عُرف بسوق ام حكيم بنت يحيى، ويقال بنت يوسف بن يحيى بن الحكم بن العاصي بن أُمية ، فضلاً عن قصرها الذي عُرف بأسمها ، وهي زوج هشام بن عبدالملك [4] أي أن هذه السوق ، كانت سوقاً شخصية لزوجة هشام ، وهذا يظهر إمكانية الفئة الحاكمة في الهيمنة والسيطرة وجني الأرباح والفوائد لمصلحتها ، كما بنى سعيد بن عبدالملك أخو الوليد وسليمان وهشام بن عبدالملك ، سوقاً بالموصل أثناء ولايته عليها من قِبل أبيه ، فعرف السوق به، فكان يقال عنهُ سوق سعيد [5].

ورويّ أن عبيد الله بن خالد بن عون بن عبد الرحمن بن عمير بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد كان قائداً من قواد خراسان بمرو فوقعت بين بكر بن وائل وتميم فتنة ، بسبب حوانيت ابتناها عبيد الله بن عون أخو خالد بن عون في بعض أفنية بكر بن وائل فهدموها [6] وهذ الرواية تظهر أن سعي قبيلة دون أُخرى للسيطرة على سوق معينة ، يقود أحياناً إلى صراعات وفتن ذات طابع قبلي.

وفي سنة (110ه/728م) كانت ولاية بلال بن أبي بردة على البصرة ، من قِبل خالد بن عبد الله القسري ، فبثق بلال نهر معقل في الفيض ، واحتفر نهر بلال وبنى عليه الحوانيت، ونقل إليه السوق وجعله ليزيد بن خالد القسري [7] وإتضح أن هذا الإجراء كان لمصلحة الوالي وإبنه ، وإستثمار عوائد السوق لمصلحتهما ، ، وهو ما قادهما إلى إحتكار البضائع والسيطرة على السوق والتحكم في الأسعار .

وقد تعدى قوم من فساق ولصوص العراق على سوق دمشق بقيادة رجل يكنى أبا المعرس وقيل أبو العمرس ، وهو علي بن المعرس الذي لم نقف على ترجمة له ، وكان قادماً من الكوفة حتى وصلوا مدينة دمشق ، فكان إذا دخل الليل أشعل في ناحية السوق النار ، فتصايح الناس ، وأشتغلوا بإطفاء الحريق ، وعند وقوع الحريق قام هو وأصحابه بكسر الأقفال وأغاروا يسرقون وأخذوا ما قدروا عليه ثم هربوا ، فبلغ الخبر هشام بن عبد الملك فأرسل من جمعهم في الحبس [8] وهذا يدل على ان الدولة الأُموية كانت تحرص على حفظ الأمن والسيطرة على الأسواق ومعاقبة السراق .

النتائج :

أظهر البحث العديد من النتائج ، يمكن أن نجمل أبرزها في الآتي :

1- هنالك نسق اقتصادي أو انساق اقتصادية ، تخص السيطرة على الأسواق في العصر الجاهلي ، وقد إمتدت هذه الأنساق وواصلت حضورها في الدولة العربية الإسلامية بشكل أو بآخر ، وتحقق هذا في عهد الرسالة والراشدين ، وفي عهد بني أُمية .

([1]) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج3 ، ص 78 ؛ البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج5 ، ص577 - 578 .

([2]) ينظر للتوسع : الأزدي ، تاريخ الموصل ، ج2 ، ص24 و ص 52 و ص136 و ص157 – ص 159 و ص171 – ص172.

([3]) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص180 ؛ الحموي ، معجم البلدان ، ج3 ، ص 15 .

([4]) ينظر للتوسع : ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ج2 ، 281 و ص 303 و ج20 ، ص79 و ج52 ، ص379 و ج70 ، ص ص 229 ؛ الحموي ، معجم البلدان ، ج4 ، ص 355 .

([5]) الأزدي ، تاريخ الموصل ، ج1 ، ص 51 ؛ ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ج21 ، ص216 ؛ الحميري ، الروض المعطار في خبر الأقطار ، ص564 .

([6]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج10 ، ص154 .

([7]) البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج9 ، ص48 – ص 49 .

([8]) ينظر للتوسع : الدينوري ، الأخبار الطوال ، ص345 ؛ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج7 ، ص 255 – ص 256 256 ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج4، ص 296 – ص 297 .

2- بروز هيمنة وسيطرة الدولة العربية الإسلامية على الأسواق ، والتأكيد على منع إستغلال السوق لمصالح فردية ، حماية للناس والجماعة ، مع وجود حالات خرق لهذا الأمر من قِبل أصحاب النفوذ والقوة والمال .
3- كانت الأسواق تلقى عناية ورقابة وسيطرة عليها من قِبل أكثر من خليفة ، أدرك ضرورة هذه السيطرة في خلق وإنعاش الاقتصاد العربي الإسلامي .
4- وجد في عهد بني أُمية ، من أحكم السيطرة على السوق ، فقام برفع السقوف وإعلائها ، وخصص ، وخصص حراسة لها من العبث على المستوى الأخلاقي ، ومنع سرقتها ، حماية لعرض المسلمين ، ولأهل السوق معاً .
5- شهدت الأسواق سيطرة سياسية وعسكرية مناوئة للدولة الأُموية بالدرجة الأساس ، وتمثلت هذه السيطرة في وضع أيدي الخوارج على أكثر من سوق ، إدراكاً منهم لأهمية الأسواق في الدعاية السياسية ، والهيمنة الاقتصادية .
6- كانت الأسواق تشهد صراعات وإقتتالاً قبلياً ، لبسط السيطرة عليها من قِبل قبيلة دون أُخرى .
7- ظل بعض كبار الأُسرة الأُموية وولاتهم ، يسيطرون على الأسواق ، تحقيقاً لمنافعهم الشخصية، وجنياً للأرباح الطائلة ، مع ملاحظة وجود من أوقف السوق صدقة أحياناً .
8- وصلت السيطرة على السوق إلى عدم إكتفاء رؤوس الهرم السياسي بتحقيق المنافع الشخصية لهم ، فكان أن بنوا سوقاً لنسائهم ، وسوقاً لأمهاتهم ، وسوقاً لإخوتهم وأبنائهم ، وهو أمر لا يتسق مع ما كان سائداً في ضرورة أن تكون الأسواق بعيدة عن تدخل الفئات الحاكمة ، وهذا يفسر منع الخليفة العادل ، لولاته من العمل في الأسواق والإنغماس في أُمور التجارة .
9- مثل سك النقود ، تأكيداً قوياً لسيطرة الدولة الأُموية على الأسواق ، من خلال توحيد النقود والحرص على جودتها ، ومنع تداول النقود المزيفة والمنقوصة والمغشوشة ، فكان أن خلق هذا الأمر دورة اقتصادية حيوية وسيولة نقدية نشيطة ، وهو ما إنعكس على الحياة الاقتصادية آنذاك ، وإلى هذا أحلّ وحدة النقد ، وألغى الثنائية والتعدد فيه بما يخص الدراهم الساسانية الفضية ، والدنانير البيزنطية الذهبية .
10- شهد عهد بني أُمية ، تحكماً وسيطرة على أسواق معينة ، وقاد هذا الأمر إلى الإحتكار وغلاء الأسعار .
11- قام بعض المتنفذين بإحتكار سوق لبضاعة محددة لمصلحته الشخصية ، مستغلاً صلته بالفئات الحاكمة .
12- تم تأشير عناية بعض رؤوس الدولة في عهد بني أُمية بالسيطرة على الأسواق لتوفر إشارات في مصادرنا الأولية عن ذلك ، بينما غابت عناية اخرين منهم في السيطرة على الأسواق ولم نقف على ما يفيد العناية والسيطرة على الأسواق لصمت مصادرنا الأولية ، مع ترجيحنا لإمكانية أن يكونوا قد أولوا عنايتهم للأسواق والسيطرة عليها لإرتباط ذلك بمصالح الدولة ومنافعهم الشخصية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر الأولية :

- **ابن الأثير** ، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت:630هـ/1233م)
1. أُسد الغابة في معرفة الصحابة ، تحقيق : علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 8ج (7 ومجلد فهارس) ، ط1، 1994م .
2. الكامل في التاريخ ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت ، 10ج ، ط1 ، 1997م.

- **الأزدي** ، أبو الشيخ يزيد بن محمد بن أياس بن القاسم (334ه/945م)
3. تاريخ الموصل ، تحقيق: علي حبيبة ، المجلس الأعلى للشؤون الدينية ، لجنة احياء التراث الإسلامي ، مصر ، القاهرة ، 2ج ، 1967م .
- **ابن إسحاق** ، محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني (ت:151هـ/ 768م)
4. السيرة النبوية (كتاب السير والمغازي) ، تحقيق: سهيل زكار ، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، 1ج ، ط1 ، 1978م.
- **الأصفهاني** ، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم (ت:356ه/967م)
5. الأغاني ، تحقيق : علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، 24ج ، (د.ت) .
- **البلاذري** ، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت:279هـ /892م)
6. جمل من أنساب الأشراف (المعروف أنساب الأشراف) ، تحقيق : سهيل زكار ورياض الزركلي ، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، 13ج ، ط1، 1996م.
7. فتوح البلدان ، مراجعة وتعليق : رضوان محمد رضوان ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 1ج ، 1987م.
- **البيهقي** ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني (ت:458هـ/1066م)
8. السنن الكبرى ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 10ج ، ط3 ، 2003م.
- **ابن حبيب** ، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو البغدادي (ت:245هـ/860م)
9. المحبر ، تحقيق : ايلزه ليختن شتيتر ومحمد حميد الله ، دار الافاق الجديدة ، لبنان ، بيروت ، 1ج ، (د.ط) ، (د.ت) .
- **ابن حجر العسقلاني** ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت:852هـ/1449م)
10. لسان الميزان ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، لبنان ، بيروت ، 10ج (العاشر فهارس) ، ط1 ، 2002م .
- **الحموي** ، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي (ت:626هـ/1228م)
11. معجم البلدان ، دار صادر، لبنان ، بيروت ، 7ج ، ط2 ، 1995م .
- **الحميري** ، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالمنعم بن عبدالنور(ت:900هـ/1495م)
12. الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق : د.إحسان عباس ، مؤسسة ناصر للثقافة ، مطابع دار السراج ، لبنان ، بيروت ، 1ج ، ط 2، 1980م.
- **أبو حيان التوحيدي** ، علي بن محمد بن العباس (ت: نحو400هـ/نحو1010م)
13. الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت، 1ج ، ط1 ، 2003م.
- **ابن خلدون** ، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الاشبيلي (ت808هـ/1406م)
14. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (المعروف بتاريخ ابن خلدون) ، تحقيق: خليل شحادة ، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، 8ج ، ط2 ، 1988م .
- **الدينوري** ، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت:282هـ/ 894م)
15. الأخبار الطوال ، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: د.جمال الدين الشيال ، دار إحياء الكتب العربي - عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ، القاهرة ، 1ج ، ط1 ، 1960م .
- **الذهبي** ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت:748هـ /1348م)
16. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ، تحقيق : الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، 15ج ، ط1 ، 2003م .
- **ابن زنجويه** ، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله (ت:251هـ/865م)

17. الأموال ، تحقيق : شاكر ذيب فياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، السعودية ، 3ج ، ط1، 1986م.
- **ابن سعد** ، أبو عبدالله محمد بن سعد بن الزهري (ت:230هـ/785م)
18. الطبقات الكبرى ، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر ، لبنان ، بيروت ، 8ج ، ط1 ، 1968م .
- **ابن سلام** ، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت:224هـ/819م)
19. الأموال ، تحقيق : خليل محمد هراس ، دار الفكر ، المطبعة التجارية ، لبنان ، بيروت ، 1ج، (د.ت).
- **السمهودي** ، أبو الحسن علي بن عبد الله بن أحمد (ت:911هـ /1506م)
20. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 4ج ، ط1، 1998م.
- **السيوطي** ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري (ت:911هـ /1505م)
21. تاريخ الخلفاء ، تحقيق : حمدي الدمرداش ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، السعودية ، مكة المكرمة ، 1ج ، ط1 ، 2004م.
- **ابن شبة** ، أبو زيد عمر بن شبة بن عبيدة بن ريطة النميري البصري (ت:262هـ/876م)
22. تاريخ المدينة ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، دار التراث ، الدار الاسلامية ، لبنان ، بيروت ، 3ج ، 1990م.
- **الطبري** ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت:310هـ/922م)
23. تاريخ الرسل والملوك ، وصلة تاريخ الطبري ، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي (ت:369هـ/979م) ، دار التراث ، لبنان ، بيروت ، 11ج ، ط2 ، 1958 م .
- **ابن عبد البر** ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي المالكي (ت:463هـ/1071م)
24. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، لبنان ، بيروت ، 4ج ، ط1 ، 1992م .
- **ابن عبد الحكم** ، أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع (ت:214هـ/829م)
25. سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ، تحقيق: أحمد عبيد ، عالم الكتب ، لبنان ، بيروت ، 1ج ، ط 6 ، 1984م .
26. فتوح مصر وأخبارها ، تحقيق : محمد الحجيري ، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، 1ج ، ط1 ، 1996م .
- **ابن عساكر** ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي (ت:571هـ/1157م)
27. تاريخ دمشق ، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، دمشق ، ط80ج (74ج و 6ج فهارس) ، ط1 ، 1998م.
- **ابن فرحون** ، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري (ت:799هـ/1397م)
28. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، القاهرة ، 2ج ، ط1 ، 1986م .
- **ابن قتيبة** ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت:276هـ/889م)
29. المعارف ، تحقيق : ثروت عكاشة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، القاهرة ، 1ج ، ط2 ، 1992م.
30. عيون الأخبار، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 4ج ، 1997م .
- **ابن كثير** ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت:774هـ/1372م)
31. البداية والنهاية ، تحقيق : علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت ، 14ج ، ط1 ، 1988م.
- **الماوردي** ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ/1058م)
32. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 1ج ، 2006م .
- **المبرد** ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (ت:286هـ /899م)

33. الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، مصر ، القاهرة ، 4ج ، ط3 ، 1997م .

- **المرزوقي** ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت :421هـ/1030م)

34. الأزمنة والأمكنة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 1ج ، ط1 ، 1996م.

- **مسلم بن الحجاج** ، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت:261هـ/875م)

35. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (المسمى صحيح مسلم) ، تحقيق وشرح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت ، 4ج ، (د.ط) ، (د.ت) .

- **المقريزي** ، أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت:845 هـ /1441م)

36. امتاع الاسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع ، تحقيق : محمد عبد الحميد النميسي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 15ج ، ط1 ، 1999م.

37. النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، تحقيق : محمد بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية، العراق ، النجف ، 1ج ، 1967م .

- **المناوي**، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (ت1031هـ/1621م)

38. النقود والمكاييل والموازين، تحقيق: رجاء محمود السامرائي، دار الرشيد، العراق ، بغداد ، 1ج، 1981م.

- **ابن منظور** ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الانصاري (ت:711هـ/1311م)

39. لسان العرب ، دار صادر ، لبنان ، بيروت ، 15ج ، ط3 ، 1993م.

40. مختصر تاريخ دمشق ، تحقيق : روحية النحاس ، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سوريا ، دمشق ، 29ج ، ط1 ، 1984م .

- **ابن هشام** ، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت:213هـ/828م)

41. السيرة النبوية ، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، 2ج ، ط2 ، 1955م .

- **أبو هلال العسكري** ، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت: نحو 395هـ/ نحو 1005م)

42. الأوائل ، دار البشير، مصر ، طنطا ، 1ج ، (د.ط) ، 1987م.

- **الواقدي** ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي (ت:207هـ/822م)

43. المغازي ، تحقيق : مارسدن جونس ، دار الأعلمي ، لبنان ، بيروت ، 3ج ، ط3 ، (د.ت).

- **وكيع** ، أبو بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضَبي البغدادي (ت:306هـ/918م)

44. أخبار القضاة ، تحقيق : عبد العزيز مصطفى المراغي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، القاهرة ، 3ج ، ط1 ، 1947م .

- **اليعقوبي** ، أبو العباس أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت: بعد 298هـ/ بعد 910م)

45. تاريخ اليعقوبي ، تقديم وتعليق : السيد محمد صادق بحر العلوم ، المكتبة الحيدرية ، العراق ، النجف ، 3ج ، 1964م.

ثانياً : المراجع الحديثة :

1. **ابراهيم ، حقي اسماعيل** ، أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2002م.
2. **الأفغاني ، سعيد** ، أسواق العرب في الجاهلية والاسلام ، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، ط3 ، 1974م.
3. **حلاق ، حسان علي** ، تعريب النقود والدواوين في العصر الأُموي، دار الكتاب اللبناني، لبنان ، بيروت، 1978م.
4. **حمور ، عرفان محمد** ، مواسم العرب (المواسم الثقافية والتجارية والدينية والطبيعية) ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، 2ج ، 2006م.
5. **الخلف ، سالم بن عبد الله** ، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية السعودية ، المدينة المنورة ، 2ج ، ط1 ، 2003م .
6. **رضا ، أحمد** ، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة ، لبنان ، بيروت ، 5ج ، (د.ط) ، ج1 و ج2 ، 1958م و ج3 ، 1959 م و ج4 و ج5 ، 1960م.
7. **الزركلي ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس** ، الأعلام ، دار العلم للملايين ، لبنان ، بيروت ، 8ج ، ط15 ، 2002م.
8. **علي ، جواد** ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار الساقي ، لبنان ، بيروت ، 20ج ، ط4 ، 2001م.
9. **الكاندهلوي ، محمد يوسف بن محمد إلياس** ، حياة الصحابة ، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه: الدكتور بشار عوّاد معروف ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، بيروت ، 5ج ، ط1 ، 1999م .
10. **المفتي ، نازدار عبدالله محمد** ، التنظيمات الاقتصادية في صدر الإسلام والدولة الأُموية من خلال كتاب أنساب الأشراف للبلاذري (ت:279ه/892م) ، دار غيداء ، الأردن ، عمان ، ط1، 2021م .
11. **الملاح ، هاشم يحيى** ، الوسيط في تاريخ العرب قبل الاسلام ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، الموصل ، 1994م.
12. **ياسين ، نجمان** ، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، بغداد ، ط1 ، 1991م .